ثلثا المنازل في القطاع دمرهّا الإحتلال الصهيوني

عام على الإبادة الجماعية.. اقتصاد غزة ينهار إلى الصفر

الوفاق/وكالات

فقط ١٢ شهراً كانت كافية للكيان الصهيوني من أجل الإجهاز على الاقتصاد بقطاع غزة الذي كان يعاني من حصار خانق منذ أكثر من ١٧ عاماً، ليعيد بذلك الإحتلال الفلسطينيين إلى نقطة الصفر ورحلة طويلة لإعادة البناء في حال أتيحت الفرصة لذلك.

ويواصل الكيان، بدعم أميركي مطلق، إبادة جماعية في القطاع منذ ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣؛ لكن النهاية المرجوة لتلك المجازر فور انتهائها ستحيل الفلسطينيين إلى معارك في ساحات أخرى لإعادة بناء الاقتصاد المدمر.

قبل بدء الإبادة الصهيونية، كان اقتصاد غزة يشكل قرابة ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين، بقيمة ٢/٨ مليار دولار بحسب أرقام حكومية رسمية، بينما نسبة البطالة قرب ٤٠٪.

وفي يونيو/ حزيران الماضي، قالت منظمة العمل الدولية: إن معدل البطالة في غزة وصل إلى نحو ٨٠٪، ما يرفع متوسط البطالة في أنحاء الأراضي الفلسطينية إلى أكثر من ٥٠٪، مقارنة مع ٢٣٪ عشية ٧ أكتوبر ٢٠٢٣.

وذكرت المنظمة التابعة للأمم المتحدة، في تقييمها الرابع لتأثير الإبادة الصهيونية على التوظيف، أن معدل البطالة وصل إلى ٧٩/١٪ بقطاع غزة، وإلى حوالي ٣٢٪ بالضفة الغربية المحتلة، ليصل المعدل الإجمالي إلى ٥٠/٨٪.

نفض الغبار

اليوم، يترقب أكثر من مليوني غزي نهاية حرب الإبادة، لنفض الغبار عنهم والبدء من الصفر تقريباً، مع بلوغ نسبة الفقر ١٠٠٪، أي أن جميع الغزيين فقراء، بحسب بيانات البنك الدولي.

تظهر بيانات البنك الدولي الصادرة نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي أن اقتصاد غزة انكمش بنسبة ٨٦٪ في الربع الأول من ٢٠٢٤، مقارنة مع انكماش بنسبة ٥٠٪ في الربع الأخير من ٢٠٢٣. وبينما لم تصدر بيانات الربع الثاني من ٢٠٢٤، إلا أن توقعات مراكز أبحاث اقتصادية في رام الله، مثل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية «ماس»، بانكماش الاقتصاد بنسبة ٨٠٪ في كامل ٢٠٢٤.

وحتى عشية ٧ أكتوبر، كان عدد المنشآت الصناعية في القطاع يقترب من ٥٠٠٠ منشأة صناعية؛ بينما تجهل اليوم مؤسسات الإحصاء الفلسطينية مصير هذه المنشآت بسبب صعوبة المسح تحت الهجمات الصهيونية.

بينما قالت الأمم المتحدة، الإثنين الماضي، إن «ثلثي المباني في قطاع غزة دُمرت أو تضررت» بآلة الجيش الصهيوني، وفق ما أورده مركز الأقمار الاصطناعية التابع للأمم المتحدة «يونوسات».

وأوضح المركز: «يظهر هذا التحليل أن ثلثي إجمالي المباني بقطاع غزة لحقت بها أضرار، تمثل ٦٦٪ من المباني المتضررة في قطاع غزة البالغة ١٦٣ ألفاً و٧٧٨ مبنى». وقدّر المركز أن الأضرار تشمل الآن ٥٢٥٦٤ مبنى دُمرت، و١٨٩١٣ مبنى تضررت بشدة، و٣٥٥٩١ مبنى تضررت هياكلها، و٥٦٧١٠ مبنى لحقت بها أضرار متوسطة.

إعادة الإعمار

وحتى منتصف أغسطس/ آب الماضي، خلفت الغارات الصهيونية أكثر من ٤٢ مليون طن من الحطام في مختلف أنحاء القطاع، تكفي لملء خط من الشاحنات يمتد من نيويورك إلى سنغافورة، بحسب تحقيق أجرته وكالة بلومبرغ في أغسطس الماضي.

وقد يستغرق إزالة كل هذا الركام نحو ٣ سنوات من العمل، وقد يكلف ما يصل إلى ٧٠٠ مليون دولار «وستتعقد المهمة بسبب القنابل غير المنفجرة والمواد الملوثة الخطيرة والبقايا البشرية تحت الأنقاض».

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى وجود أكثر من ١٠ آلاف جثة تحت الأنقاض، عجز الفلسطينيون عن انتشالها منذ ٧ أكتوبر حتى اليوم بسبب غياب أدوات وآليات الإنقاذ.

وحتى قبل انتهاء الحرب، تخشى المؤسسات الأممية من رفض صهيوني في نقل الأنقاض لطمر البحر، لأنها قد ترى في ذلك، زيادة بمساحة قطاع غزة، بحسب ما أورته تقارير صحفية صهيونية. بينما قال مكتب منسق أنشطة الحكومة الصهيونية في الأراضي الفلسطينية، وهي هيئة تابعة لوزارة الدفاع، إنه من السابق لأوانه التعليق على إعادة الإعمار ومصير الأنقاض.

حتى منتصف أغسطس الماضي، خلّفت الغارات الصهيونية أكثر من ٤٢ مليون طن من الحطام في مختلف أنحاء القطاع

مفارقة غريبة

إحدى المفارقات الغريبة في قطاع غزة، هي أرقام صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، والتي تظهر ارتفاعاً في الودائع المصرفية في فروع القطاع.

وبحسب البيانات، كانت الودائع المصرفية في القطاع تبلغ ١/٦٣ مليار دولار حتى نهاية سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٣، أي عشية الحرب على القطاع. بينما بنهاية أغسطس/ آب ٢٠٢٤ -أحدث بيانات متوفرة- بلغ إجمالي قيمة الودائع المصرفية في فروع غزة نحو ٢/٧٣ مليار دولار.

ويعزى ذلك، بحسب تصريحات سابقة لسلطة النقد إلى أن البنوك في حالة الهجوم على القطاع، كانت الملاذ الآمن لأصحاب الودائع المصرفية، بدلاً من حملها والنزوح بها من مكان لآخر. والودائع المصرفية في الأراضي الفلسطينية، مؤمنة تحت مظلة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

وبدعم أمريكي مطلق، يشن الكيان الصهيوني، منذ ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، إبادة جماعية على قطاع غزة أسفرت عن أكثر من ١٣٨ ألف شهيد وجريح فلسطيني معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على ١٠ آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة أودت بحياة آلاف الأطفال، في إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية بالعالم.

وفي استهانة بالمجتمع الدولي، يواصل الكيان المحتل هجومه على قطاع غزة متجاهلاً قرار مجلس الأمن الدولي بوقفها فوراً، وأوامر محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير لمنع أعمال الإبادة الجماعية ولتحسين الوضع الإنساني الكارثي بغزة.

بسبب أسوأ موجة جفاف بتاريخ البرازيل

أسعار الغذاء العالمية معرّضة لخطر الارتفاع

تواجه البرازيل، التي تعد واحدة من أكبر القوى الزراعية في العالم، أسوأ موجة جفاف في تاريخها، ما يهدد بارتفاع أسعار الغذاء عالمياً ويُحدث تداعيات هائلة على اقتصادها، وفق ما ذكرته وكالة بلومبيرغ في تقرير لها.

ومع تأثر المحاصيل الرئيسية مثل البن، والسكر، وفول الصويا، فإن الأثر الاقتصادي والبيئي لهذا الجفاف الطويل يمتد بعيداً خارج حدود البرازيل، بحسب الوكالة. ومع تزايد تأثير التغير المناخي، أصبحت هذه الفترات الطويلة من الجفاف هي القاعدة، وهذا يقلب الحياة والاقتصادات رأساً على عقب.

محاصيل رئيسية في خطر

وتقول بلومبيرغ إنه بالنسبة للمزارعين مثل جوزيه أورلاندو سينترا فيلهو، الذي يعمل في زراعة البن منذ ٣٦ عاماً، فإن الوضع غير مسبوق. لم تهطل الأمطار على محاصيله من البن لأكثر من ٦ أشهر، وهذا أدى إلى فشل الأزهار البيضاء المعتادة في الظهور، وهي الأزهار التي تشير إلى موسم حصاد جيد لنبات البن «أرابيكا»، الذي يُستخدم في منتجات شركات عالمية مثل ستاربكس.

ولا يقتصر تأثير الجفاف على الإنتاج المحلي فقط، بل يمتد إلى العالم أجمع. فالبرازيل تعد مصدراً لثلث إمدادات البن في العالم ونصف تجارة السكر العالمية. وأي تعطيل في إنتاجها يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع على مستوى العالم. وذكرت الوكالة أن العقود الآجلة للبن العربي «أرابيكا» ارتفعت بنسبة ١١٪ في سبتمبر/ أيلول الماضي وحده، مسجلة أعلى مستوى لها منذ ١٣ عاماً.

ورغم تباطؤ الزيادة قليلاً في الأيام الأولى من أكتوبر/ تشرين الأول الحالي، فإن الأسعار لا تزال مرتفعة، ويظل خطر فشل المحاصيل المستقبلية قائماً.

وبالمثل، ارتفعت العقود الآجلة للسكر الخام في نيويورك بنسبة ١٦٪ في سبتمبر/أيلول الماضي، واستمرت الأسعار في الارتفاع لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ ٧ أشهر.

الحرائق تفاقم الكارثة

تذكر بلومبيرغ أنه إلى جانب تأثير الجفاف، تسببت الظروف القاسية في اندلاع حرائق واسعة النطاق، وهذا زاد من تفاقم الأزمة البيئية والاقتصادية. ففي أغسطس/ آب الماضي، شهدت ولاية ساو باولو، التي تعد أكبر منتج للسكر في البرازيل، حرائق غير مسبوقة دمرت مساحات كبيرة من محاصيل قصب السكر. وتقدّر بلومبيرغ أن الحرائق لا تهدد فقط إنتاج السكر في البرازيل، بل تسهم أيضاً في إطلاق كميات هائلة من غازات الاحتباس الحراري، وهذا يزيد من أزمة المناخ. ومع احتراق الغابات وانبعاث ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، يستمر تقلص غابات الأمازون بسرعة مخيفة، مما يزيد من تفاقم المشاكل البيئية.

أزمة النقل والطاقة

ويعتمد نقل بعض المنتجات الزراعية التي تنتجها البرازيل أيضاً على الأمطار. وانخفضت مستويات المياه في بعض الموانئ الرئيسة المعروفة باسم «القوس الشمالي»، وهي مجموعة من الموانئ المسؤولة عن حوالي ثلث صادرات البلاد من فول الصويا.

وإذا استمرت موجة الجفاف، فقد تضطر شركات النقل مثل هيدروفيا دو برازيل إلى تقليل حجم الشحنات لتتمكن البواخر الأخف وزنا من الإبحار عبر النقاط الحرجة.

وتقول بلومبيرغ إن وضعاً مشابهاً أدى العام الماضي إلى انخفاض توقعات الأرباح لشركة النقل.

وتعتمد البرازيل أيضاً على الطاقة المائية لتوليد ثلثي احتياجاتها من الكهرباء، ومع نقص الأمطار ارتفعت أسعار الكهرباء، وهذا زاد من الأعباء الاقتصادية.

ووفقاً للاقتصادي برولو بورخيس، قد يضيف هذا الجفاف حوالي ٠/٣٪ إلى معدل التضخم بنهاية العام، وأضاف: «الجفاف يزيد من الضغط على التكاليف ويحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي».

تداعيات عالمية

والجفاف في البرازيل ليس مجرد أزمة محلية؛ بل له تداعيات واسعة على الأمن الغذائي العالمي. فالبرازيل هي مصدر رئيسي للعديد من السلع الأساسية، مثل فول الصويا، الذي يستخدم في تغذية الحيوانات والوقود الحيوي.

وإذا استمر الجفاف، فقد يؤدي ذلك إلى تأخير زراعة محصول فول الصويا المقبل، مما يزيد من الضغط على الإمدادات العالمية، وفق بلومبيرغ.

وساهمت المخاوف من تأخير الحصاد في دفع الأسعار إلى الارتفاع في بورصة شيكاغو، وقال ماركوس جانك، أستاذ الزراعة العالمية في جامعة إنسبير في حديث لوكالة بلومبيرغ: «العالم لا يعتمد فقط على البرازيل؛ ولكن عندما تواجه البرازيل مشاكل كبيرة مثل هذا الجفاف، يمكن أن يؤثر ذلك بشكل كبير على الأسعار العالمية».

واستجابة لهذه الأزمة، أعلنت الحكومة البرازيلية أن المزارعين المتضررين من الحرائق والجفاف سيكون لديهم إمكانية الوصول إلى خطوط ائتمان خاصة للمساعدة في استعادة الأراضي المتضررة، في وقت تم توفير ٦/٥ مليارات ريال (١/٢ مليار دولار) من خطة المحاصيل الوطنية لدعم هؤلاء المزارعين بشروط اقتراض أفضل من السوق.

بعد بيانات الوظائف في أميركا

الدولار يقفز والذهب يخسر

ارتفع معدل الوظائف في الولايات المتحدة في سبتمبر/ أيلول الماضي وانخفض معدل البطالة إلى ٤/١٪، وهذا قلل بشكل أكبر الحاجة إلى أن يواصل مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) خفض أسعار الفائدة بنسب كبيرة في اجتماعيه المتبقيين هذا العام.

ويوم الجمعة، قال مكتب إحصاءات العمل التابع لوزارة العمل في تقرير الوظائف -الذي يحظى بمتابعة وثيقة-: إن الوظائف غير الزراعية زادت بمقدار ٢٥٤ ألف وظيفة الشهر الماضي بعد ارتفاعها بمقدار ١٥٩ ألف وظيفة معدلة بالزيادة في أغسطس/ آب السابق له. وانخفض معدل البطالة إلى ٤/١٪ من ٤/٢٪ في أغسطس/ آب الماضي. وبدأ المركزي الأميركي دورة التيسير النقدي بخفض كبير لسعر الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية الشهر الماضي.

الدولار ينتعش

وصعد الدولار يوم الجمعة إلى أعلى مستوى في ٧ أسابيع بعد بيانات الوظائف في أميركا، وأصبح في طريقه لتحقيق مكسب أسبوعي. ووصل مؤشر الدولار -الذي يقيس أداء العملة الأميركية- مقابل ٦ عملات رئيسية، إلى ١٠٢/٦٤ نقطة، وهو أعلى مستوى منذ ١٦ أغسطس/ آب الماضي بعدما قلص المتعاملون رهاناتهم على إمكانية خفض أسعار الفائدة. وانخفض اليورو إلى ١/٠٩٥٩ دولار، وهو أدنى مستوى منذ ١٥ أغسطس/ آب الماضي. وصعد الدولار إلى ١٤٨/٨٠ ييناً، وذلك في أعلى مستوى منذ ١٦ أغسطس/ آب.

تراجع الذهب

وتراجعت أسعار الذهب يوم الجمعة بعد بيانات الوظائف، وهذا دفع المتداولين إلى تقليص رهاناتهم على أن المركزي الأميركي

سيخفض أسعار الفائدة ٥٠ نقطة أساس أخرى في اجتماعه في نوفمبر/ تشرين الأول المقبل.

وهبط الذهب في المعاملات الفورية ٠/٦٪ إلى ٢٦٤٠/٦١ دولاراً للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة ١٣:٠٣ بتوقيت غرينتش بعد أن قفز لأعلى مستوى له على الإطلاق عند ٢٦٨٥/٤٢ دولاراً في ٢٦ سبتمبر/ أيلول الماضي. كما انخفضت العقود الأميركية الآجلة للذهب ٠/٧٪ إلى ٢٦٦٠/٩٠ دولاراً.

ويعتبر الذهب استثماراً آمناً خلال أوقات الضبابية السياسية والمالية، كما أنه يزدهر في أوقات خفض أسعار الفائدة.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى: هبطت الفضة في المعاملات الفورية ٠/٩٪ إلى ٣١/٧٤ دولاراً للأوقية؛ لكنها تتجه لتحقيق مكسب أسبوعي. وصعد البلاتين ٠/٣٪ إلى ٩٩٣/٤٠ دولاراً. كما ارتفع البلاديوم ٠/٤٪ إلى ١٠٠٤/٠٠ دولارات.

ودفع تحسن البيانات الاقتصادية المتداولين إلى تقليص رهاناتهم على خفض تكلفة الاقتراض ٥٠ نقطة أساس في اجتماع البنك المركزي المقبل. ووفقاً لبيانات فيد ووتش التابعة لمجموعة «سي إم إي»، يرى المتداولون حالياً فرصة بنسبة ١١٪ أن يخفض مجلس الاحتياطي الاتحادي الفائدة ٥٠ نقطة أساس، وذلك نزولاً من توقعات ٢٨٪ في وقت سابق من يوم الجمعة.